الاختلاف على الراوي بذكر الواسطة أو باسقاطها في السند في صحيح ابن خزيمة "كتاب الصلاة"

Disagreement on the Common Link in the Continuity or Discontinuity of the Chain of Narration – the Chapter of Ṣalāh in the Book Ṣaḥīḥ ibn Khuzaimah

محمد عمران *

Abstract

Contrary to Qur'ān, Ḥadīth Literature contains weak narrations along with authentically attributed narrations. Scholars of Ḥadīth Sciences have developed complex system of methods to distinguish sound traditions from the weak traditions. One of the Sciences involved in this complex system is science of "'ilal", which is said to be most complex, advanced and final stages of all the Ḥadīth Sciences. In this Science, each apparently authentic Ḥadīth is examined with respect to its other chains. One of the important scholars of this field was Imām Abu Bakar ibn Khuzaimah, whose work Ṣaḥīḥ ibn Khuzaimah is considered one of the important works in Ḥadīth Literature.

This article attempts to study the methodology of Imām Ibn Khuzaimah in his book Al- Ṣaḥīḥ in the Chapter of Ṣalāh (Prayer).

Keywords: *Ḥadīth; Science of 'ilal; Common Link; Chain of Narration; Imām Abu Bakar ibn Khuzaimah; Ṣaḥīḥ ibn Khuzaimah*

الحمد لله العلي العظيم، والصلاة والسلام على النبي المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد!

إن خدمة السنة النبوية متكامل بقيام العلماء في كل زمان و مكان بجهودهم العلمية، ويأتي اللاحق باستدارك السابق وينتقي الآخر من أوهام الأول، فنرى في كل عصر ومصر من يذب عن السنة انتحال المبطلين و زيف الزائفين، وهذ من أعظم النعم على هذه الأمة بحفظ دينها بجميع الجوانب، ولذلك لما نرى تاريخ النقد وإعلال الحديث نجد أن هذا العلم قد ظهر في زمن كبر الصحابة والتابعين وهلم جرا، ومن يتأمل في هذا الفن يجد إغلاق وصعوبة هذا العلم ولا يستطيع كل واحد من هذه الأمة أن يقوم به إلا من أعطاه الله علماً واسعاً وحفظاً تاما ومعرفة كاملة بحفظ الأسانيد والمتون ومراتب الرواة، فلهذا لا يتكلم فيه إلا من له إلمام تام بهذا الفن مثل علي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، ومن هؤلاء الأئمة الأجلاء الإمام أبو بكر ابن خزيمة وقد صنف كتاباً في "الأحاديث الصحيحة" وهو كتاب معروف في مظان الأحاديث

* محاضر في العلوم الإسلامية، مركز الشيخ زايد الإسلامي، جامعة بشاور.

الصحيحة، ولكن الإمام ابن خزيمة له ميزة أخرى بأنه كان خبيرا على علم العلل ونقد الروايات، فكان يسرد الروايات في صحيحه ويشير بعدها إلى العلل في تلك الروايات، ويشتمل أقواله جوانبا مختلفة من علم العلل فأحيانا يشير إلى الاختلاف على الراوي رفعاً ووقفاً ومرة إلى الاختلاف وصلاً وإرسالاً وكذلك اختلاف الأسانيد بطرق مختلفة، فهذا الكتاب يجعله العلماء أيضاً من مظان الأحاديث المعلة، وفي هذا البحث نستقصي الأحاديث المعلة من صحيحه وننتقد أقواله عن تلك الأحاديث، وتعليله من جانب ذكر الراوي واسقاطه في السند من كتاب الصلاة، أسأل الله التوفيق والسداد في هذا البحث.

305.1 – نا "أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الْمُقْرِئُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ قَالَ أَحْمَدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ، نا دَاوُدُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "فَرْضُ صَلَاةِ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ زِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ، وَتُرِكَتْ صَلَاةُ الْفَجْرِ لِطُولِ الْقِرَاءَةِ، وَصَلَاةُ الْمَغْرِبِ لِأَنَّهَا وِتْرُ النَّهَارِ" قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَمْ يُسْنِدْهُ أَحَدٌ أَعْلَمُهُ غَيْرُ مَحْبُوبِ بْنِ الْحَسَنِ" رَوَاهُ أَصْحَابُ دَاوُدَ فَقَالُوا: "عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ خَلَا مَحْبُوبِ بْنِ الْحَسَنِ"[1]، [2].

مدار الحديث هو داؤد بن أبي هند وكان من الثقات المتقنين غير أنه وهم في آخر عمره[3]، واختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجهين هل هو بذكر مسروق بين الشعبي وعائشة أم باسقاطه؟ وأشار الإمام ابن خزيمة إلى العلة في الحديث باسقاط الراوي بين الشعبي وعائشة بعد سرد الرواية بنفسه وسوف يظهر من التخريج ودراسة السند إن شاء الله.

الطريق الأول: "دَاوُدُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ": (بذكر مسروق)[4]

الطريق الثاني: "دَاوُدُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ". (باسقاط مسروق)[5]

فالوجه الأول بذكر مسروق بين الشعبي وعائشة يرويه خمسة وهم: محبوب بن الحسن هو محمد بن الحسن بن هلال بن أبي زينب وهو ضعيف عند العلماء[6]. ومرجى بن رجاء اليشكري وهو صدوق ربما وهم[7]، وعبد الله بن الصباح من الثقات[8]، وعلي بن عاصم وهو وكان يخطئي[9]، وبكار بن عبد الله فعده العلماء من الضعفاء[10]، ومنهم البخاري وأبو زرعة وابن معين[11].

والوجه الثاني باسقاط مسروق يرويه ثمانية وهم: محمد بن أبي عدي كان من الثقات[12]، وعبد الوهاب الخفاف فكان صدوقا وأخطأ لسوء حفظه[13]، وأبو معاوية محمد بن خازم كان ممن يعتمد عليه خاصة في حديث الأعمش[14]، وأبو خالد الأحمر وهو أيضاً صدوق يخطىء[15]، وسفيان الثوري هو إمام معروف[16]، وزفر بن الهذيل وختلف عند العلماء غير أن درجته لم تنزل عن القبول ويعتبر به[17]، ووهيب بن خالد فمن المتقنين الأثبات إلا أنه كان يهم في آخر عمره[18]، وزهير بن إسحاق فقد ضعفه العلماء أجمعين[19].

فبعد دراسة السند بطريقين نجد أن الوجه الثاني المرسل أصح لأنه مروي من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً، ولكنه

ضعيف الإسناد بهذه السياقة، فالشعبي لم يسمع من عائشة. وقال العلائي: "وأرسل عن عمر وطلحة بن عبيد الله وابن مسعود وعائشة وعبادة بن الصامت رضي الله عنهم[20]"، فالسند الذي ذكره الإمام ابن خزيمة له وجهان، الوجه الأول بذكر مسروق والثاني بدون ذكر مسروق، فهي معلولة بالإنقطاع لأن الإمام ابن مَعِين جعل رواية الشعبي عن عائشة من مراسيله[21]، ولكن أثبت أبو داؤد سماعه من عائشة[22]. ولو ما سمعها فهو ممن يعتمد عليه فارساله صحيح لأنه لا يكاد يرسل إلا صحيحا كما حكم الإمام الذهبي[23]، والله أعلم.

2. 378 – نا "بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَحْذُورَةَ مُؤَذِّنُ مَسْجِدِ الْحَرَامِ حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْعَدَهُ فَأَلْقَى عَلَيْهِ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا، قَالَ بِشْرٌ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: هُوَ مِثْلُ أَذَانِنَا هَذَا، فَقُلْتُ لَهُ أَعِدْ عَلَيَّ، فَقَالَ: " اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّتَيْنِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ قَالَ بِصَوْتٍ دُونَ ذَلِكَ الصَّوْتِ يُسْمِعُ مَنْ حَوْلَهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّتَيْنِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَ صَوْتَهُ فَقَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ أَبِي مَحْذُورَةَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ"[24].

أشار الإمام ابن خزيمة إلى العلة في الرواية وهي الانقطاع بين عبد العزيز وأبي محذورة وإليكم التفصيل:

وجدنا أن مدار الحديث على عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة وهو ممن ليس له من الحديث إلا القليل[25]، فاختلف عليه في ذكر عبد الله بن محيريز بينه وبين أبي محذورة:

الطريق الأول: "إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَحْذُورَةَ حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. باسقاط عبد الله بن محيريز"[26]،

الطريق الثاني: "عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ". (بذكر عبد الله بن محيريز)[27]

فالطريق الأول بعدم ذكر ابن محيريز يرويه إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك وقد ضعفه العلماء لسوء حفظه غير إن الإمام ابن حجر قد تساهل فيه وجعله من الصدوقيين[28].

أما الطريق الثاني بذكر ابن محيريز فيرويه ابن جريج وهو ثقة ثبت غير أنه كان يرسل ويدلس ولكن هذا لا يضره[29].

بعد الدراسة نجد أن الوجه الثاني الموصول أصح لأنه مروي من الثقة وهو ابن جريج، أما إبراهيم بن عبد العزيز الذي يرويه الوجه الأول هو ضعيف وخالف الثقة فروايته منكرة فالطريق الثاني أصح، والله أعلم.

3. 590 – نا "بُنْدَارٌ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ، وَهَذَا حَدِيثُ بُنْدَارٍ نا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، نا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ"، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مِرَارٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَعْلَمُ غَيْرَ هَذَا قَالَ: فَقَالَ: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ

حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا" قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ: عَنْ سَعِيدٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْبَارُ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَّادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ خَرَّجْتُهُ فِي كِتَابِ «الْكَبِيرِ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِمَّا رَوَى هَذَا الْخَبَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ غَيْرُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، إِنَّمَا قَالُوا: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"[30].

قول الإمام ابن خزيمة يدل على الإنقطاع في السند وقد أشار إليه بلطف لا يعتني به إلا من له ممارسة في السند وعلومه، ومدار الحديث هو عبيد الله بن عمر هو من المتقنين الأثبات[31]، واختلف عليه في سند هذا الحديث على وجهين:

الطريق الأول: "عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ". (بذكر أبي سعيد المقبري)[32]

الطريق الثاني: "عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ". (باسقاط أبي سعيد المقبري)[33]

فالوجه الأول بذكر أبي سعيد المقبري يرويه أربعة ومنهم: يحي بن سعيد القطان، وأنس بن عياض وعبد الله بن نمير وعبد الأعلى كلهم من الثقات المتقنين[34].

والوجه الثاني باسقاطه يرويه الجماعة ومنهم: أبو أسامة، وعبد الله بن نمير، وأنس بن عياض، عيسى بن يونس، يحي بن سعيد، وعبد الرحيم بن سليمان. وعقبة بن خالد، وعبد الأعلى وعبد الله بن وهب، وعبد الوهاب الثقفي ومحمد بن فليح[35].

بعد الدراسة نجد أن كلا الوجهين صحيحان لأن الوجه الأول مروي من الثقات والوجه الثاني أيضاً من الجماعة الثقات فخالف يحي القطان أصحاب عبيد الله فإنهم لم يقولوا: "عن أبيه"، والقطان إمام في الحديث فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الطريقين، ولكل من الطريقين وجه مرجح، أما الأولى ففيه زيادة الثقة، وأما الأخرى فللكثرة، ولأن سعيدا ليس بمدلس وسماعه ثابت من أبي هريرة ثم كلا الطريقين مخرج في الصحيحين[36]. فالصحيح أن كلا الوجهين صحيحان كما ذكرنا، ومخرج في الصحيحين، وله شاهد من حديث رفاعة بن رافع[37]، والله أعلم.

4. 773 – نا "عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "صَلَّى فِي فَرُّوجٍ مِنْ حَرِيرٍ، ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ نَزَعَهُ" هَكَذَا حَدَّثَنَا بِهِ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: عَنْ عُمَرَ، وَهُوَ وَهْمٌ"

774 – قَالَ: "وَحَدَّثَنَا بِهِ بُنْدَارٌ، وَأَبُو مُوسَى قَالَا: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرَا عُمَرَ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَذِكْرُ عُمَرَ فِي هَذَا الْخَبَرِ وَهْمٌ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ"[38].

مدار الحديث هو يزيد بن أبي حبيب وهو ثقة ويرسل[39]، واختلف عليه على وجهين:

الطريق الأول: "يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ". (فجعله من مسند عقبة بن عامر)[40]

الطريق الثاني: "يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عُمَرَ". (فجعله من مسند عمر)[41]

الوجه الأول: يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ. (من مسند عقبة بن عمر)
يرويه ثلاثة وهم: محمد بن إسحاق، اختلف العلماء رحمهم اللّٰه تعالى في ابن إسحاق اختلافًا كبيرًا[42]، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن فيكون ابن إسحاق من الرواة المختلف فيهم الذين يكون حديثهم في مرتبة الحسن لذاته، وعلى هذا جرى ابن القطان الفاسي، والحافظ المنذري[43]، وليث بن سعد من الثقات المتقنين[44]، وعبد الحميد بن جعفر صدوق رمي بالقدر وربما وهم[45]،
الوجه الثاني: يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عُمَرَ. (من مسند عمر)
يرويه عبد الحميد بن جعفر وقد مرّ ذكره.
بعد الدراسة نجد أن الوجه الأول أصح لأمورٍ:
1. إن الوجه الأول مروي من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً.
2. إن عبد الحميد بن جعفر قد خالف الجماعة فروايته منكرة.
3. الذي روى الوجه الثاني هو أيضاً شارك الرواة بالوجه الأول وتابعهم.
4. إن الإمام ابن خزيمة قال بنفسه بأن ذكر عمر هو وهم والصحيح بدون ذكر عمر.
5. إن عبد الحميد روى الوجه الثاني وهو قال عنه الحافظ ربما وهم، فربما وهم في هذا السند أيضاً، والله أعلم.

5. 793 – "حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ حُرَيْثٍ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ يَقُولُ: "لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا " قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "أَدْخَلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ بَيْنَ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَبَيْنَ وَاثِلَةَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ فِي هَذَا الْخَبَرِ"

794 – "حَدَّثَنَاهُ بُنْدَارٌ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ قَالَ: "سَمِعْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْمَرْثَدِ الْغَنَوِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمِثْلِهِ"[46].

مدار الحديث هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو ممن يحتج به ثبت[47]، واختلف عليه هل هو بذكر أبي إدريس بين بسر بن عبيد الله وواثلة أم لا؟
الطريق الأول: "عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ يَقُولُ". (باسقاط أبي إدريس)[48]
الطريق الثاني: "عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسَ قَالَ: سَمِعْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْمَرْثَدِ الْغَنَوِيَّ يَقُولُ". (بذكر أبي إدريس)[49]
فالوجه الأول باسقاط أبي إدريس يرويه خمسة ومنهم الوليد بن مسلم وعيسى بن يونس وابن المبارك وصدقة بن خالد وبشر بن بكر وكلهم ثقات متقنين[50].

الوجه الثاني بذكره يرويه عبد الله بن المبارك وهو قد مرّ حاله، تبين بعد الدراسة أن الوجه الأول باسقاط أبي إدريس أصح لأمورٍ:

1. إن الوجه الأول مروي من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً.

2. إن الوجه الثاني مروي من عبد الله بن المبارك وهو تابع الرواة بالوجه الأول فمرة يذكر أبا إدريس ومرةً لا يذكره.

3. إن الإمام البخاري أثبت الوهم والخطإ إلى ابن المبارك وجعل ذكره أبا إدريس من أوهامه ثم صرح باثبات سماع بسر من واثلة[51].

4. إن الإمام الدارقطني ذكر بعد سرد الرواية بأن الطريق المحفوظ هو طريق لم يذكر أبا إدريس فيه[52].

5. إن الإمام أبا حاتم أيضاً أشار إلى وهم ابن المبارك، والوهم كان بسبب رواية ابن المبارك عن أبي إدريس وتارة عن بسر، فغلط في هذه الرواية فأدخل فيه أبا إدريس وإلا هذه الرواية سمع من بسر نفسه، لأن أهل الشام أعرف بحديثهم"[53].

6. وإليه مآل الشيخ الأرنؤوط في تحقيقه [54].

6. 878 – نا "بُنْدَارٌ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ، ثنا الْجُرَيْرِيُّ، ح وَثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، ح وَثنا الصَّنْعَانِيُّ، ثنا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، ثنا الْجُرَيْرِيُّ، ح وَثنا أَبُو بِشْرٍ الْوَاسِطِيُّ، نا خَالِدٌ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَنَخَّعَ فَدَلَكَهَا بِنَعْلِهِ الْيُسْرَى " زَادَ خَالِدٌ فِي حَدِيثِهِ وَكَانَ فِي أَرْضٍ جَلْدَةٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "أَبُو الْعَلَاءِ هُوَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ أَخُو مُطَرِّفٍ نَسَبُوهُ إِلَى جَدِّهِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَوَى هَذَا الْخَبَرَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ فَقَالَ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ".[55]

مدار الحديث على الجريري وهو سعيد بن إياس الجريري من الثقات إلا أنه مختلط[56]، واختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجهين:

الطريق الأول: "باسقاط مطرف بين أبي العلاء وأبيه"،[57]

الطريق الثاني: "بذكر مطرف بين أبي العلاء وأبيه"[58]

فالوجه الأول: باسقاط مطرف يرويه الجماعة ومنهم معمر بن راشد وعلي بن عاصم ويزيد بن زريع وعبد الله بن المبارك وإسحاق بن يوسف وإسماعيل بن علية وخالد بن عبد الله كلهم ثقات غير علي بن عاصم وهو صدوق.[59]

الوجه الثاني: بذكر مطرف يرويه حماد بن سلمة فهو ثقة إلا أن العلماء انتسبوا إليه التغيير في أواخره[60]،

ظهر ن خلال دراسة هذه الطرق نجد أن الوجه الأول أصح لأمورٍ:

1. إن الوجه الأول مروي من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً وفيهم من أثبت الناس في الجريري وهو إسماعيل بن علية[61]، وتوبع الجريري برواية كهمس[62]، والسند صحيح ومخرج في الصحيحين وسماع إسماعيل بن إبراهيم ابن عليه من سعيد الجريرى قبل الاختلاط[63]، والله أعلم.

902.7 – نا "مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ مُدْرِكٍ الْجُعْفِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: "كَانَتْ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ، لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلَائِقِ، إِنِّي كُنْتُ أَجِيئُهُ فَأُسَلِّمُ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَنَحْنَحَ فَأَنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِي " قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "قَدِ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْخَبَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ فَلَسْتُ أَحْفَظُ أَحَدًا قَالَ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُدْرِكٍ هَذَا".

مدار الحديث عبد الله وهو صدوق[64]، واختلف على عبد الله بن نجي في إسناد هذا الحديث على وجهين:

الطريق الأول: "عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ". (بذكر نجي الحضرمي)[65]

الطريق الثاني: "عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ". (باسقاط نجي الحضرمي)[66]

فالوجه الأول: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ. (بذكر نجي الحضرمي) يرويه اثنان وهما شرحبيل بن مدرك وأبو زرعة بن عمرو[67].

الوجه الثاني: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيٍّ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ. (باسقاط نجي الحضرمي) يرويه أربعة ومنهم أبو زرعة بن عمرو بن جرير والحارث العكلي وجابر الجعفي وسالم بن أبي حفصة وكلهم ثقات غير جابر الجعفي وهو ضعيف[68]، يظهر من دراسة السند أن الوجه الأول أصح لأمورٍ:

1. إن الوجه الأول مروي من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً.

2. الوجه الثاني فيها انقطاع والوجه الأول نعتبره من زيادة الثقات، والله أعلم.

أما الطريق الأول فإسناده ضعيف، عبد الله بن نجي فقد ضعفه العلماء منهم البخاري وأبو أحمد بن عدي والدارقطني ثم إنه لم يسمع من علي، بينهما أبوه كما قال ابن معين[69].

1187.8 – نا "يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ، ثنا ابْنُ عُلَيَّةَ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا حَدَّثَتْنَاهُ أُمُّ حَبِيبَةَ؟ قُلْتُ: بَلَى قَالَ: وَمَا رَأَيْتُهُ قَالَ ذَاكَ إِلَّا لِتُسَارَّ إِلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَتْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَجْدَةً تَطَوُّعًا بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ". قَالَ عَنْبَسَةُ: "مَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ أُمِّ حَبِيبَةَ". قَالَ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ: "مَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَنْبَسَةَ". قَالَ النُّعْمَانُ: "مَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ عَمْرٍو". قَالَ دَاوُدُ: "أَمَّا نَحْنُ فَإِنَّا نُصَلِّي وَنَتْرُكُ" قَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: هَذَا أَوْ نَحْوُهُ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: "أَسْقَطَ هُشَيْمٌ مِنَ الْإِسْنَادِ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ ابْنِ عُلَيَّةَ، وَهُوَ فِي الْبَابِ الثَّانِي، وَمَا رَوَاهُ مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ"[70].

مدار الحديث هو داؤد بن أبي هند من الثقات المتقنين[71]، واختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجهين:

الطريق الأول: "دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ عَنْبَسَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: عن أُمُّ حَبِيبَةَ". (بذكر عمرو بن أوس)[72]

الطريق الثاني: "داود بن أبي هند، عن النعمان بن سالم، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أُمُّ حَبِيبَةَ". (باسقاط عمرو بن أوس)[73]

فالوجه الأول: (بذكر عمرو بن أوس) يرويه أربعة وهم: سليمان بن حيان وبشر بن المفضل وابن علية ومحبوب بن الحسن[74] فكلهم ثقات غير محمد بن الحسن فقد ضعفه العلماء أجمعين[75].

والوجه الثاني (باسقاط عمرو بن أوس) يرويه هشيم وهو من الثقات الأثبات وكان يرسل ويدلس[76]، تبين من خلال دراسة الطرق أن الوجه الأول بذكر عمرو بن أوس أصح لأمورٍ:

1. إن الوجه الأول مروي من الثقات وهم أكثر عدداً وثقةً.
2. الوجه الأول أخرجه بهذا الطريق الإمام مسلم في صحيحه.
3. الوجه الأول توبع بثقات وهما – النعمان بن سالم، وأبو إسحاق الهمداني – عن عمرو بن أوس الثقفي. عن عنبسة بن أبي سفيان[77].

فهؤلاء كلهم ذكروا عمرو بن أوس في رواياتهم، والله أعلم.

فالحديث صحيح ومخرج في صحيح مسلم والوجه الثاني فيه وهم، فقد أسقط هشيم منه عمرو بن أوس بين النعمان بن سالم وعنبسة بن أبي سفيان، والله أعلم.

نتائج البحث

فإنني بعد مضي عدة أشهر مع علم العلل وكتب العلل والحديث والرجال وخاصة كتاب ابن خزيمة المعروف بـ "صحيح ابن خزيمة" بحثاً ودرساً وكتابة، قد خرجت بعدها بنتائج علمية قد يكون من المناسب ذكرها في هذه الخاتمة.

1. إن الإمام ابن خزيمة له باع طويل في الحديث وعلومه وفي ذكر مروياته بطرق مختلفة وهذا مما ساعده على ذكر العلل في الروايات والإشارة إليها بعد سرد الطرق في صحيحه.
2. تبين من خلال كتاب الإمام ابن جزيمة شخصية الإمام فقد اهتم بذكر الأحاديث المعلة مع الإشارة إلي الطريق الراجح منها وفق المنهج الذي قد اختار في الكتاب.
3. ظهر من خلال هذه الدراسة قيمة كتاب الإمام ابن خزيمة في ميدان العلل والمعرفة على الطرق المختلفة للرواية التي يذكرها الإمام في كتابه.
4. إنني درست كتاب الصلاة من صحيح ابن خزيمة واستخرجت منها الأسانيد التي فيها الاختلاف بذكر الراوي أو أسقاطه فعرفت أن الأحاديث معظمها المعلة من جهة الأسانيد.
5. وجدت بعد الدراسة بأن الاختلاف لا يكون مؤثرا في غالب الأحيان في صحة الحديث بل قد يكون الراوي يسمعه من جهتين فيذكر كلا الطريقين.
6. من اللازم على الدارس في الأحاديث المعلة أن يجمع الطرق كلها والاستقصاء فيها والنظر في اختلاف رواته ومقدار حفظهم ومكانهم من الضبط والاتقان، وهذا يساعد الباحث في الحكم على الطريق الصحيح من الطرق المختلفة.

الهوامش والمصادر

[1] يُرى من هذا القول بأنه وحيدا في هذا الطريق ولكنني وجدت المتابعات لمحبوب بن الحسن وسأذكره فيما بعدُ.

[2] أبو بكر ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط 2: 1992م، المكتب الإسلامي – بيروت 1/ 157.

[3] العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، ط 1: 1986م، دار الرشيد – حلب ص: 200.

[4] أخرجه ابن خزيمة (305 و944) من طريق محبوب بن الحسن، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (11/ 27) 4260 – من طريق مرجى بن رجاء، وأيضاً في شرح معاني الآثار (1/ 183) 1096 –وابن حبان (6/ 447) 2738 – من طريق عبد الله بن الصباح العطار، وفي معجم ابن الأعرابي (2/ 734) 1447 – من طريق علي بن عاصم، وأخرجه البيهقي في السنن الصغير (1/ 110) 255 – من طريق بكار بن عبد الله بن محمد بن سيرين، وأيضاً في السنن الكبرى (1/ 533) 1698، خمستهم (محبوب بن الحسن ومرجى بن رجاء وعبد الله بن الصباح وعلي بن عاصم وبكار بن عبد الله بن محمد بن سيرين) قال: حدثنا داؤد، يعني ابن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، فذكره.

[5] أخرجه أحمد 241/6 من طريق محمد بن أبي عدي. وفي 265/6 من طريق عبد الوهاب بن عطاء وإسحاق بن راهويه في مسنده (3/ 933) 1635 من طريق أبي معاوية، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 208) 5443 من طريق عبد الوهاب بن عطاء، وابن أبي شيبة (2/ 81) 6710 من طريق أبي خالد الأحمر، وسفيان الثوري، وزفر بن الهذيل – فيما أخرجه الدارقطني في "العلل" 67/5، ثمانيتهم (ابن أبي عدي، وعبد الوهاب وأبو معاوية وأبو خالد الأحمر وسفيان الثوري، وزفر بن الهذيل ووهيب بن خالد وزهير بن إسحاق السلولي) عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن عائشة، نحوه. ليس فيه (عن مسروق).

[6] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 389) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (1/ 81). تقريب التهذيب (ص: 474).

[7] تقريب التهذيب (ص: 524).

[8] تقريب التهذيب (ص: 308).

[9] تقريب التهذيب (ص: 403).

[10] أبو أحمد، ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط1: 1997م. دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان 2/ 223.

[11] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال 341/1.

[12] تقريب التهذيب (ص: 403).

[13] تقريب التهذيب (ص: 368).

[14] تقريب التهذيب (ص: 475).

[15] تقريب التهذيب (ص: 250).

[16] تقريب التهذيب (ص: 244).

[17] ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، ط 1: 1990م، دار

الكتب العلمية – بيروت 6/ 361 و ميزان الاعتدال 2/ 71.

[18] تقريب التهذيب (ص: 586).

[19] الكامل في ضعفاء الرجال 4/ 187 ميزان الاعتدال 2/ 82.

[20] العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد سلفي، ط 2: 1986م، عالم الكتب – بيروت ص: 204.

[21] أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون، تاريخ ابن معين رواية الدوري بتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط 1: 1979م، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، 2 / 286.

[22] أبو داؤد، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق محمد علي قاسم العمري، ط 1: 1983م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ص 43.

[23] الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ. ط1: 1998م، دار الكتب العلمية، يروت، 1/ 63.

[24] صحيح ابن خزيمة 1/ 195.

[25] تقريب التهذيب (ص: 358).

[26] أخرجه الترمذي (1/ 366) 191 والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 610) 1962 من طريق إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة، قال: أخبرني أبي، وجدي جميعا، عن أبي محذورة.

[27] أخرجه أحمد (409/3) من طريق روح بن عبادة ومحمد بن بكر. وأبو داود (503) من طريق أبي عاصم. وأيضاً ابن ماجه (708) والنسائي (5/2). وفي الكبرى (1512) من طريق حجاج. وابن خزيمة (379) من طريق أبي عاصم و روح. وفي السنن المأثورة للشافعي (ص: 290) من طريق مسلم بن خالد، وعبد الله بن الحارث والدارقطني في سننه (1/ 435) 901 من طريق مسلم بن خالد، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 578) 1846 من طريق مسلم بن خالد، ستتهم (روح، ومحمد بن بكر، وأبو عاصم، وحجاج بن محمد ومسلم بن خالد وعبد الله بن الحارث المخزومي) عن ابن جريج قال: حدثني عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة عن عبد الله بن محيريز.

[28] ابن حبان، محمد. الثقات. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط1: 1393هـ،1 / 17، ابن ماكولا، سعد الملك أبو نصر علي، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، ط 1: 1990م، دار الكتب العلمية – بيروت 1 / 59، العسقلاني، أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. ط1: 1326هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند،1 / 141 و تقريب التهذيب ص: 91.

[29] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. الجرح والتعديل ط: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 5 / 1687. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1: 1980م، مؤسسة الرسالة، بيروت،18/ 351. تقريب التهذيب ص: 363.

[30] صحيح ابن خزيمة 1/ 299.

[31] تقريب التهذيب (ص: 373).

[32] أخرجه أحمد 432/2 (9633). من طريق يحيى والبخاري (757 و6252) من طريق يحيى ومسلم 814 من طريق يحيى وأبو داود 856 من طريق يحيى والترمذي 303 من طريق يحيى والنسائي 124/2، وفي الكبرى 960 من طريق يحيى وابن خزيمة 461 و590 من طريق يحيى وابن حبان 1890 من طريق يحيى وفي المستخرج أبي عوانة (1/ 433)

1609 من طريق أنس بن عياض، وفي المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم (2/ 20) 881 من طريق عبد الله بن نمير وفي السنن الكبرى للبيهقي (2/ 55) 2360 من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، أربعتهم (يحيى بن سعيد وأنس بن عياض وعبد الله بن نمير وعبد الأعلى بن عبد الأعلى) عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال فذكره.

[33] أخرجه ابن أبي شيبة 287/1 (2959) من طريق أبي أسامة. وفي 422/8 (25672) من طريق ابن نمير. والبخاري 6251، من طريق عبد الله بن نمير. وفي (6667)، ومسلم 815 من طريق أبي أسامة، وعبد الله بن نمير وأبو داود 856 من طريق ابن عياض. وابن ماجة 1060 و3695 من طريق عبد الله بن نمير. والترمذي 2692 من طريق عبد الله بن نمير كلهم (أبو أسامة، وعبد الله بن نمير، وأنس بن عياض، وعيسى بن يونس ويحيى بن سعيد عبد الرحيم بن سليمان وعقبة بن خالد وعبد الأعلى بن عبد الأعلى وعبد الله بن وهب وعبد الوهاب الثقفي ويحيى الأموي ومحمد بن فليح) عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

[34] وأحوالهم على الترتيب: تقريب التهذيب (ص: 591). تقريب التهذيب (ص: 115). تقريب التهذيب (ص: 327). تقريب التهذيب (ص: 331).

[35] وأحوالهم على الترتيب: تقريب التهذيب (ص: 177). تقريب التهذيب (ص: 327). تقريب التهذيب (ص: 115). تقريب التهذيب (ص: 441). تقريب التهذيب (ص: 591). تقريب التهذيب (ص: 354). تقريب التهذيب (ص: 394). تقريب التهذيب (ص: 331). تقريب التهذيب (ص: 328). تقريب التهذيب (ص: 368). تقريب التهذيب (ص: 502).

[36] العسقلاني، أحمد بن علي. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط 1379هـ، دار المعرفة – بيروت 277/2:

[37] أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، ط 1: 2001م، مؤسسة الرسالة 31/ 333.

[38] صحيح ابن خزيمة 1/ 379.

[39] تقريب التهذيب (ص: 600).

[40] أخرجه أحمد 143/4 (17425) من طريق ابن إسحاق. والبخاري105/1 (375) من طريق الليث. ومسلم 143/6 (5478) من طريق الليث. وفي (5479) من طريق عبد الحميد بن جعفر. والنسائي 72/2، وفي "الكبرى"848 من طريق الليث. وابن حبان (12/ 248) 5433من طريق الليث، ثلاثتهم (محمد بن إسحاق، وليث، وعبد الحميد بن جعفر) عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، مرثد بن عبد الله اليزني، عن عقبة بن عامر، رضي الله عنه، فذكره.

[41] أخرجه ابن خزيمة (773) من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله، عن عقبة بن عامر عن عمر.

[42] وقد جمع ابن سيد الناس اليعمري ما قيل فيه فبلغت ترجمته ثلاث عشرة ورقة في مقدمة عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير 54/1 ـ 67، ووفى الكلام عليه فضيلة د/ أحمد معبد عبد الكريم في تحقيقه لكتاب النفح الشذي لابن سيد الناس اليعمري ـ بما لا مزيد عليه. 626/2 ـ 794.

[43] ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، اليعمري الربعي، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، تعليق الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ط 1: 1409هـ دارالعاصمة – الرياض 781/2.

[44] تقريب التهذيب (ص: 464).

[45] تقريب التهذيب (ص: 333).

[46] صحيح ابن خزيمة 2/ 7.

[47] تقريب التهذيب (ص: 353).

[48] أخرجه أحمد 135/4 (17347) من طريق الوليد بن مسلم. ومسلم 62/3 (2210) من طريق الوليد بن مسلم. وأبو داود 3229 من طريق عيسى. والترمذي 1051 من طريق الوليد بن مسلم. والنسائي67/2، وفي الكبرى 838 من طريق الوليد. وابن خزيمة 793 من طريق الوليد بن مسلم. والحاكم في المستدرك (3/ 244) 4975 من طريق بشر بن بكر، وفي (3/ 244) 4976 من طريق صدقة بن خالد، خمستهم (الوليد، وعيسى بن يونس وابن المبارك وصدقة بن خالد وبشر بن بكر) عن عبد الرحمان بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي.

[49] أخرجه أحمد 135/4 (17348) من طريق عتاب وابن إسحاق. وعبد بن حميد 473 من طريق زكريا بن عدي. ومسلم 62/3 (2211) من طريق حسن والترمذي1050 من طريق ابن مهدي. ستتهم (عتاب، وعلي، وزكريا، وحسن، وهناد، وعبد الرحمان) عن عبد الله بن المبارك، عن عبد الرحمان بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي مرثد الغنوي، فذكره.

[50] انظر أحوالهم على الترتيب: تقريب التهذيب (ص: 584). تقريب التهذيب (ص: 441). تقريب التهذيب (ص: 320). تقريب التهذيب (ص: 275). تقريب التهذيب (ص: 122).

[51] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، علل للترمذي الكبير، تحقيق صبحي السامرائي، ط 1: 1409هـ عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت ص: 151.

[52] أبو الحسن الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط 1: 1405 هـ، الناشر: دار طيبة – الرياض 7/ 43.

[53] ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، العلل لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط 1: 2006هـ، مطابع الحميضي، 80/1

[54] مسند أحمد 28/ 451.

[55] صحيح ابن خزيمة 2/ 45.

[56] تقريب التهذيب (ص: 233).

[57] أخرجه أحمد 25/4 (16418 و16419) من طريق معمر، وفي 25/4 (16422) من طريق إسماعيل وفي 25/4 (16428) من طريق علي بن عاصم، ومسلم 77/2 (1172) من طريق يحيى و يزيد وأبو داود 483 من طريق يزيد والنسائي 52/2، وفي "الكبرى" 808 من طريق عبد الله، جميعهم (معمر وإسماعيل بن إبراهيم وعلي بن عاصم ويزيد بن زريع وعبد الله وإسحاق بن يوسف وإسماعيل بن علية وخالد) عن سعيد الجريري عن أبي العلاء بن الشخير، عن أبيه.

[58] أخرجه أحمد 25/4 (16430) من طريق عفان. وأبو داود 482 من طريق موسى وابن خزيمة 879 من طريق الحجاج بن المنهال. أربعتهم (عفان، وموسى، والعلاء، والحجاج) عن حماد بن سلمة، أخبرنا سعيد الجريري، عن أبي العلاء، عن أخيه مطرف بن عبد الله، عن أبيه فذكره.

[59] تقريب التهذيب (ص: 541، 403، 601، 320، 104، 105، 189).

[60] تقريب التهذيب (ص: 178).

[61] سؤالات الآجري: 3 / 303

[62] أخرجه مسلم 77/2.

[63] تهذيب الكمال 10/ 342.

[64] تقريب التهذيب (ص: 326).

[65] أخرجه أحمد 83/1 (632) من طريق يحيى. وفي 104/1 (815) من طريق عفان. وفي 139/1 (1172) من طريق محمد بن جعفر. وأبو داود 227 و4152 من طريق حفص بن عمر وابن ماجة 3650 من طريق غندر والنسائ 141/1، وفي الكبرى 253 من طريق محمد، ويحيى بن سعيد. خمستهم (يحيى، وعفان، ومحمد بن جعفر، غندر، وحفص، وهشام بن عبد الملك، أبو الوليد) عن شعبة، حدثني علي بن مدرك، عن أبي زرعة، قال: حدثني عبد الله بن نجي، عن أبيه، قال: قال لي علي.

[66] أخرجه أحمد 77/1 (570) من طريق عمارة بن القعقاع. والدارمي 2663 من طريقه والنسائي 12/3، وفي الكبرى 1135 و8447 من طريق المغيرة. وفي الكبرى 8445 من طريق زيد ثلاثتهم (عمارة، ومغيرة، وزيد) عن الحارث بن يزيد العكلي، عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، عن عبد الله بن نجي، عن علي، قال فذكره.

[67] تقريب التهذيب (ص: 265). تقريب التهذيب (ص: 641).

[68] تقريب التهذيب (ص: 641، 148، 137، 226).

[69] البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، 5/ 214 والكامل في ضعفاء الرجال 5/ 388. الثقات لابن حبان 5/ 30. وتهذيب التهذيب 6/ 55.

[70] صحيح ابن خزيمة 2/ 203.

[71] تقريب التهذيب ص: 200.

[72] أخرجه مسلم (161/2) من طريق سليمان وبشر بن المفضل. وأبو داود (1250) من طريق ابن علية. وابن خزيمة (1186) من طريق محبوب بن الحسن. وفي (1187) وابن أبي شيبة (2/ 20) 5980 من طريق عبيدة بن حميد، أربعتهم (سليمان بن حيان وبشر بن المفضل وابن علية ومحبوب بن الحسن) عن دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، حَدَّثَنِي النُّعْمَانُ بْنُ سَالِمٍ، عن عمرو بن أوس الثقفي عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أُمُّ حَبِيبَةَ.

[73] أخرجه أحمد (426/6). وابن خزيمة (1185) من طريق يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وزياد بن أيوب. ثلاثتهم – أحمد بن حنبل، ويعقوب، وزياد – قالوا: حدثنا هشيم. قال: أخبرنا داود بن أبي هند، عن النعمان بن سالم، عن عنبسة بن أبي سفيان، فذكره. ليس فيه "عمرو بن أوس".

[74] تقريب التهذيب (ص: 250). تقريب التهذيب (ص: 124). تقريب التهذيب (ص: 105).

[75] تقريب التهذيب (ص: 474). (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 389)، (تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (1/ 81).

[76] تقريب التهذيب (ص: 574).

[77] أخرجه أحمد (327/6) من طريق النعمان بن سالم، وفي (327/6) وأخرجه مسلم (161/2) من طريقه والنسائي (262/3). وفي الكبرى (1381) من طريق أبي إسحاق الهمداني.